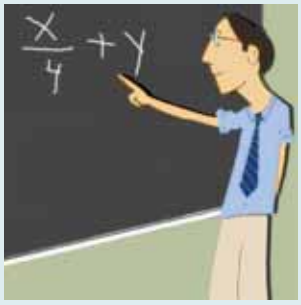

الصورة الكبيرة والصغيرة

ما السبب في انقسام علم الاقتصاد إلى عالمين

كريس رودريغو
G. Chris Rodrigo

يفحص علماء الطبيعة بعناية العالم الكبير من الكواكب إلى النجوم، والمجرات، وحتى الجاذبية. ولكنهم يدرسون أيضا العالم الدقيق من الذرات والجزيئات الصغيرة جدا التي تتكون منها هذه الذرات.

كذلك ينظر خبراء الاقتصاد أيضا في عالمين. فهناك الصورة الكبيرة أو الاقتصاد الكلي، التي تهتم بكيفية عمل الاقتصاد بأسره، وتدرس أمورا مثل التوظيف وإجمالي الناتج المحلي والتضخم– وهي الموضوعات التي تتناولها حكايات الأخبار والحوارات حول سياسة الحكومة. أما الصورة الصغيرة وهي الاقتصاد الجزئي فتُعنى بكيفية التفاعل بين العرض والطلب على السلع والخدمات في أسواق منفردة.

وفي الاقتصاد الكلي، فإن الأمة تكون عادة هي الموضوع الذي يتناوله– كيف تتفاعل كل الأسواق لتوليد ظواهر كبيرة يسميها خبراء الاقتصاد متغيرات كلية. وفي عالم الاقتصاد الجزئي ينصب موضوع التحليل على سوق واحدة– على سبيل المثال، ما إذا كان ارتفاع الأسعار في صناعات السيارات أو النفط مدفوعا بتغيرات العرض أو الطلب. والحكومات هي أحد موضوعات التحليل الأساسية في الاقتصاد الكلي– كدراسة دورها في المساهمة في النمو الاقتصادي الكلي أو في محاربة التضخم. ويمتد علم الاقتصاد الكلي عادة إلى المجال الدولي لأن الأسواق المحلية مرتبطة بالأسواق الخارجية من خلال التجارة والاستثمار وتدفقات رأس المال. ولكن الاقتصاد الجزئي يمكن أن يتضمن مكونا دوليا أيضا. فالأسواق الواحدة لا تقتصر على بلدان منفردة في كثير من الأحيان، والسوق العالمية للنفط مثال واضح على ذلك.

والانقسام بين الكلي والجزئي عُرفٌ متبع في علم الاقتصاد بدءا من دروسه الأولى في «مبادئ علم الاقتصاد» إلى الدراسات العليا. ويصنف خبراء الاقتصاد أنفسهم عموما إلى خبراء في الاقتصاد الجزئي أو الاقتصاد الكلي. وقد بدأت الجمعية الأمريكية للاقتصاد تصدر مؤخرا عدة مجلات أكاديمية جديدة، إحداها تسمى «الاقتصاد الجزئي»، وأخرى بعنوان ملائم هو «الاقتصاد الكلي».

لماذا التقسيم؟

لم يكن الأمر هكذا دائما. والواقع أنه منذ أواخر القرن الثامن عشر حتى الكساد الكبير في الثلاثينات من القرن الماضي كان علم الاقتصاد هو علم الاقتصاد– وهو دراسة كيفية تنظيم المجتمعات الإنسانية لإنتاج السلع والخدمات وتوزيعها واستهلاكها. وبدأ هذا المجال بمشاهدات خبراء الاقتصاد الأُول مثل آدم سميث الفيلسوف الاسكتلندي الذي نُسِب إليه على نحو شائع الفضل في تأسيس علم الاقتصاد– على الرغم مما كان للعلماء من مشاهدات اقتصادية قبل أن يؤلف سميث كتابه «ثروة الأمم» في عام ١٧٧٦ بفترة طويلة. وكانت فكرة سميث من أكثر الأفكار سيطرة في العلوم الاجتماعية، حيث ذهب إلى وجود يد خفية ترشد الشخص الذي يسعى إلى تعظيم رفاهيته لتحقيق أفضل النتائج الكلية للمجتمع بأسره. وقام سميث ومفكرون اقتصاديون مبكرون آخرون مثل ديفيد هيوم بإنشاء هذا المجال في بداية الثورة الصناعية.

وتطورت النظرية الاقتصادية بشكل كبير في الفترة بين ظهور كتاب سميث «ثروة الأمم» والكساد الكبير، غير أنه لم يكن هناك فصل بين الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي. فقد افترض خبراء الاقتصاد ضمنا أن كلتا السوقين كانتا في حالة توازن– بشكل يفرض تصحيح الأسعار بحيث يتساوى العرض مع الطلب– أو أنه في حالة حدوث صدمة طارئة، مثل أزمة مالية أو مجاعة، فإن الأسواق سرعان ما تعود إلى حالة التوازن. وبعبارة أخرى، كان خبراء الاقتصاد يعتقدون أن دراسة الأسواق كل على حدة ستقدم تفسيرا كافيا لسلوك ما نسميه الآن المتغيرات الكلية، مثل البطالة والناتج.

وتغيرت هذه الرؤية بسبب الانهيار العالمي الحاد والمطول في النشاط الاقتصادي الذي حدث أثناء الكساد الكبير. ولم يكن الأمر يعني أن خبراء الاقتصاد لم يكونوا مدركين أن المتغيرات الكلية ربما تكون غير مستقرة. فقد درسوا الدورات الاقتصادية– حيث تتغير أوضاع الاقتصادات بانتظام من حالة زيادة الناتج وفرص العمل إلى انخفاض النمو أو انهياره وارتفاع البطالة، وكثيرا ما تتخللها تغيرات حادة أو أزمات اقتصادية. كذلك درس خبراء الاقتصاد النقود ودورها في الاقتصاد. ولكن علم الاقتصاد في ذلك الوقت لم يتمكن من تفسير الكساد الكبير. ولم يكن لدى خبراء الاقتصاد الذين كانوا يعملون في إطار النموذج التقليدي – الذي يذهب إلى أن الأسواق تكون في حالة توازن دائما– أي تفسير مقنع بشأن «إخفاق السوق» الذي وصل إلى حده الأقصى في ثلاثينات القرن العشرين.

وإذا كان آدم سميث هو مؤسس علم الاقتصاد، فإن جون مينارد كينز هو مؤسس الاقتصاد الكلي. فعلى الرغم من أن جذور بعض أفكار الاقتصاد الكلي الحديث تمتد في أعمال علماء مثل إيرفينغ فيشر (Irving Fisher) ونات ويكسل (Knut Wicksell) في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، فإن علم الاقتصاد الكلي كفرع متميز من فروع العلوم بدأ مع كتاب كينز الرائع «النظرية العامة للتوظيف والفائدة والنقود» الصادر في عام ١٩٣٦. وقد انصب اهتمامه الأساسي على عدم استقرار المتغيرات الكلية. وفي حين ركز علم الاقتصاد المبكر

على التوازن في الأسواق المنفردة، استحدث كينز فكرة الدراسة المتزامنة للتوازن في ثلاث مجموعات مترابطة من الأسواق– وهي أسواق السلع والعمل والمال، واستحدث أيضا فكرة «اقتصاد عدم التوازن»، وهي دراسة صريحة حول الخروج على التوازن العام. وقد تبنى منهجه اقتصاديون كبار آخرون فتطور سريعا حتى وصل إلى ما يعرف الآن بعلم الاقتصاد الكلي.

التعايش والتكامل

يستند علم الاقتصاد الجزئي إلى نماذج المستهلكين أو الشركات (ويسميها خبراء الاقتصاد وسائط) التي تتخذ قرارات حول ما يتعين شراؤه أو بيعه أو إنتاجه– بافتراض أن هذه القرارات ينتج عنها توازن كامل للسوق (أي أن الطلب يساوي العرض) وظروف مثالية أخرى. ومن ناحية أخرى، بدأ علم الاقتصاد الكلي من ملاحظة ابتعاد المسار عما كان ينبغي أن تكون عليه النتائج المتوقعة في ظل التقاليد الكلاسيكية.

واليوم يتعايش المجالان ويكملان بعضهما.

وينقسم علم الاقتصاد الجزئي، في اختباره لسلوك المستهلكين من الأفراد والشركات، إلى نظرية طلب المستهلك، ونظرية الإنتاج (التي تسمى أيضا نظرية الشركة)، وموضوعات أخرى ذات صلة مثل طبيعة التنافس في السوق، والرفاه الاقتصادي، ودور المعلومات المنقوصة في النتائج الاقتصادية، والتوازن العام – بأقصى مستوى من التجريد– الذي يتناول أسواقا عديدة في نفس الوقت. وكثير من التحليل الاقتصادي هو تحليل اقتصادي جزئي بطبيعته، وهو يتعلق بمسائل مثل آثار الحد الأدنى للأجور، أو الضرائب، أو دعم الأسعار أو الاحتكار في أسواق منفردة، ويمتلئ بمفاهيم يمكن التعرف عليها في عالم الواقع، وله تطبيقات في التجارة والتنظيم الصناعي وهيكل السوق، واقتصاديات العمل، والموارد العامة، واقتصاديات الرفاه. ويوفر التحليل الاقتصادي الجزئي رؤى متعمقة في جهود متفاوتة مثل اتخاذ قرارات الأعمال أو صياغة سياسات عامة.

أما علم الاقتصاد الكلي فهو أكثر غموضا. فيصف علاقات بين مجملات كبيرة لدرجة تجعل من الصعب فهمها– مثل الدخل القومي، والمدخرات، ومستوى الأسعار الكلي. والمجال مقسم تقليديا إلى دراسة النمو الاقتصادي القومي على المدى الطويل، وتحليل الابتعاد عن التوازن في المدى القصير، وصياغة سياسات لتحقيق استقرار الاقتصاد القومي– أي تقليل التذبذبات في النمو والأسعار إلى الحد الأدنى. ويمكن أن تشمل هذه السياسات الإنفاق وإجراءات فرض الضرائب التي تتخذها الحكومة أو إجراءات السياسة النقدية التي يتخذها البنك المركزي.

سد الفجوة بين الجزئي والكلي

مثلما يفعل علماء الطبيعة، يضع خبراء الاقتصاد نظرية لتنظيم وتبسيط المعرفة حول مجال ما وتكوين إطار مفاهيمي لإضافة معرفة جديدة. ويبدأ العلم بتراكم رؤى متعمقة غير منهجية، خاصة فيما يُشاهد من علاقات منتظمة بين متغيرات مستقرة لدرجة أنه يمكن تدوينها في «قوانين». ويتم وضع النظرية عن طريق تسجيل هذه العلاقات غير المتغيرة من خلال كل من التجربة والاستدلال المنطقي المنهجي– المسمى نماذج (راجع المقال بعنوان «ما هي النماذج الاقتصادية؟»، في عدد يونيو ٢٠١١ من مجلة التمويل والتنمية).

ومنذ ثورة كينز، أصبح لمهنة الاقتصاد نظامان نظريان بصورة أساسية، أحدهما لتفسير الصورة الصغيرة والثاني لتفسير الصورة الكبيرة (micro الجزئي) وmacro (الكلي) وهما كلمتان باللغة اليونانية تعنيان على التوالي «صغير» و«كبير»). وعلى غرار منهج علم الطبيعة، بذل عدد من خبراء الاقتصاد– على مدى ربع القرن الماضي أو ما يقرب من ذلك– جهودا حثيثة لدمج الاقتصاد الجزئي مع الاقتصاد الكلي. لقد حاولوا وضع أسس من الاقتصاد الجزئي لنماذج من الاقتصاد الكلي على أساس أن التحليل الاقتصادي الصحيح يجب أن يبدأ بسلوك العناصر التي يتناولها تحليل الاقتصاد الجزئي وهي الأسر المعيشية والشركات المنفردة التي تسعى لتحسين ظروفها إلى أقصى حد.

وكانت هناك أيضا محاولات لاستخدام أجهزة كمبيوتر سريعة جدا لمحاكاة سلوك المجملات الاقتصادية بجمع سلوك أعداد كبيرة من الأسر والشركات.

بذل عدد من خبراء الاقتصاد جهودا حثيثة لدمج الاقتصاد الجزئي مع الاقتصاد الكلي.

ومن السابق لأوانه معرفة النتيجة المحتملة لهذا الجهد. ولكن داخل مجال علم الاقتصاد الكلي هناك تقدم مستمر في تحسين النماذج التي تكشفت أوجه القصور فيها بفضل ما حدث من عدم استقرار في أسواق العالم خلال الأزمة المالية العالمية التي بدأت في عام ٢٠٠٨.

أوجه الاختلاف

تطورت النظرية المعاصرة للاقتصاد الجزئي بصورة مطردة وبدون جلبة من النظريات المبكرة حول كيفية تحديد الأسعار. ومن ناحية أخرى ترجع جذور علم الاقتصاد الكلي إلى مشاهدات تجريبية لم تستطع النظرية الموجودة تفسيرها. وكانت كيفية تفسير حالات الشذوذ هذه مسألة خلافية دائما. ولا توجد مدارس فكرية متنافسة في مجال الاقتصاد الجزئي– فهو علم موحد وله جوهر مشترك بين كل خبراء الاقتصاد. ولكن هذا الأمر لا يصدُق على الاقتصاد الكلي– حيث توجد الآن، كما كانت هناك من قبل، مدارس فكرية متنافسة حول كيفية تفسير سلوك المجملات الاقتصادية. وتشتهر هذه المدارس بأسماء مثل الكينزية الجديدة أو الكلاسيكية الجديدة. ولكن هذه الانقسامات طفقت تضيق على مدى العقود القليلة الماضية (دراسة Blanchard, Dell'Ariccia, and Mauro, 2010).

وعلم الاقتصاد الجزئي وعلم الاقتصاد الكلي ليسا هما فقط المجالين الفرعيين المختلفين في علم الاقتصاد. فالاقتصاد القياسي، الذي يحاول تطبيق أساليب إحصائية ورياضية على التحليل الاقتصادي، يعتبر على نطاق واسع هو المجال الأساسي الثالث لعلم الاقتصاد. وبدون التقدم الكبير الذي تحقق في الاقتصاد القياسي على مدى القرن الماضي أو ما يقرب من ذلك، لم يكن في الإمكان إجراء كثير من التحليل المتقدم الذي تحقق في الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي.■

كريس رودريغو، باحث زائر لدى إدارة البحوث في صندوق النقد الدولي.

المراجع:

Blanchard, Olivier, Giovanni Dell'Ariccia, and Paolo Mauro, 2010, "Rethinking Macroeconomic Policy," IMF Staff Position Note 10/03 (Washington: International Monetary Fund).